مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/1/26

الإدارة الاقتصادية للحكومة القادمة

مُعجل الانهيار أمام الإصلاحات القسرية

د. علي دعدوش

● ورقة سياسات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

الإدارة الاقتصادية للحكومة القادمة: مُعجل الانهيار أمام الإصلاحات القسرية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. علي دعدوش / باحث اقتصادي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

I. الملخص التنفيذي:

1. الطريقة التقليدية في إعداد الموازنة، التي تعتمد على الإيرادات الأحادية، ستكون شديدة الهشاشة أمام أي صدمة نفطية.
2. ضرورة تبنّي إطار مالي متوسط الأجل (MTEF) يحقق ضبطاً تدريجياً للإنفاق، وزيادة الإيرادات غير النفطية إلى 8% من الناتج المحلي، عبر ضريبة القيمة المضافة، والرقمنة الضريبية، وإصلاح الكمارك.
3. الحفاظ على الاستقرار النقدي، وتعزيز استقلالية البنك المركزي، ومواصلة إصلاح المصارف) وفق مشروع (Oliver Wyman، ومعالجة الدولرة، مع اعتماد نطاق سعر صرف زاحف تدريجي عند الحاجة، لتجنّب الصدمات التضخمية.
4. معالجة أزمة الماء والطاقة كملف أمن قومي، إذ إن العراق مهدد بعجز سنوي يتجاوز 10–20 مليار م³، ما يستوجب دبلوماسية مائية هجومية، وتحديث شبكات الري، والتحلية، بالتزامن مع إنهاء حرق الغاز كلياً، وإدخال الطاقة المتجددة بحدود 20 % من مزيج الكهرباء.
5. حصر الضائعات المالية التي تكون بين الري والنقل والضائعات الأخرى والتي تستحوذ على 45 مليار م³، وان توضع خطة تقلل تلك الضائعات الى النصف خلال السنوات الأربع القادمة.

6. الصناعة والزراعة والتكنولوجيا ستكون مفاتيح نحو التنويع بتطوير مجمعات صناعية، عن طريق تحديث 100 ألف هكتار من الري، بناء سلاسل تبريد حديثة، وتوسيع البنية الرقمية (Data Centers + Startups)، ما يخلق آلاف فرص العمل ويخفض الاستيراد ويزيد القيمة المضافة في القطاعات غير النفطية.
7. يجب أن تتحول السياسة النقدية إلى سياسة معلنة تعتمد على أهداف تضخم سنوية، وأدوات السوق المفتوحة، وتحسين الشفافية.
8. معالجة الدولرة (Dollarization) بشكل تدريجي، والتحول نحو اقتصاد يعتمد على الدينار، عن طريق تعزيز أدوات الادخار بالدينار (صكوك، وسندات جاذبة)، وتسهيل الدفع الإلكتروني، ورفع ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي.
9. ستكون الحكومة القادمة مطالبة، في عام 2026، ببرنامج (الإصلاح السريع عالي الأثر) الذي يتضمن:

- إطلاق إطار مالي متوسط الأجل (MTEF)، وتحديد سقوف إنفاق صارمة للوزارات منذ السنة الأولى.
- تأسيس غرفة عمليات وطنية للماء والطاقة بصلاحيات تنفيذية مباشرة، لمعالجة العجز المائي وإنهاء حرق الغاز.
- الرقمنة الضريبية والجمركية خلال أول 12 شهراً، لتحقيق زيادة فاعلة في الإيرادات غير النفطية.

- تفعيل خطة إصلاح المصارف الحكومية والخاصّة، وربطها بمنظومة مدفوعات رقمية متقدمة.
- البدء بإقامة ثلاث مجمّعات صناعية وزراعية تجريبية كمرحلة أولى، لدفع عملية التنويع الاقتصادي عملياً لا نظرياً.
- التوجّه نحو تعديل سعر الصرف إلى 1500 دينار للدولار، وهو هدف قابل للتحقيق، شريطة أن يُدار تدريجياً عبر نطاق زاحف واضح ومعلن، يضمن توازن الإيرادات الحكومية مع استقرار السوق والأسعار.

II. المقدمة

يدخل العراق مدة 2026–2030، وهي عمر الحكومة الجديدة، وهو يحمل إرثاً ثقيلاً من التحديات الاقتصادية البنيوية المتراكمة منذ عقود، أبرزها: الاعتماد المفرط على النفط، وضعف تنويع الأنشطة الاقتصادية، وهشاشة البنية التحتية، وتراجع الإنتاجية، والضغوط المائية والمناخية، وتراجع قدرة الدولة على تنفيذ سياسات مالية منضبطة قادرة على تحمّل الصدمات الخارجية. ومع تزايد المخاطر العالمية — من تقلبات أسعار النفط، والتحول العالمي نحو الطاقة النظيفة، وشحّ المياه في المنطقة، وانكماش الطلب الصيني والعالمي — تصبح مدة الحكومة العراقية القادمة (2026–2030) لحظة حاسمة تتطلب سياسات جذرية غير تقليدية، وخارج إطار التفكير المألوف، وبمستوى الجرأة

والتكامل المطلوبين لإنقاذ اقتصاد يعاني من الهشاشة الهيكلية. إن الاقتصاد العراقي، على الرغم من امتلاكه أحد أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، يظل ضمن الاقتصادات الهشّة بسبب:

- سيطرة الريع النفطي على 92–96 % من الإيرادات.
- ضعف أداء القطاعات غير النفطية (في الصناعة، الزراعة، التكنولوجيا).
- تضخم القطاع العام وتآكل كفاءته.
- تشتت السياسات الاقتصادية وغياب الرؤية طويلة الأمد.
- هشاشة مالية تضخّمها النفقات الجارية والرواتب التي تستهلك أغلب الميزانية العامة.
- شحّ مائي يهدد الغذاء، المدن، والاستقرار الاجتماعي.

وبذلك فإن النموذج الاقتصادي الحالي غير قابل للاستمرار. ومن ثم تحتاج الحكومة القادمة، لأول مرة منذ 2003، إلى خيارات غير مطروقة تتمثل (بإعادة بناء هيكل الاقتصاد وليس ترقيعه. وإعادة تصميم دور الدولة من «موزّع ريع» إلى «منسّق تنمية». والانتقال من اقتصاد نقدي إلى اقتصاد إنتاجي رقمي. فضلا عن بناء رأسمال مائي وطاقة نظيفة كجزء من الأمن القومي. وفي ظل ما سبق فإن هذه الورقة تقدم خارطة طريق مفصلة، عملية، قابلة للتنفيذ والمتابعة للحكومة العراقية المنتخبة 2026-2030.

III. الإطار العام للاقتصاد العراقي – الإصلاح الجذري

لا شكّ بأن الاقتصاد العراقي، بعد عام 2003، أصبح يعتمد على الإيرادات النفطية بشكل متجذّر، حتى أصيب بشكل غير طبيعي بـ المرض الهولندي، وأن أي إصلاح تدريجي محدود (مثل تقليص الإنفاق هنا أو هناك) لن يكسر دائرة الريع والهشاشة. ما يلزم لإعادة المسار والتوازن للاقتصاد هو حزمة متزامنة وجذرية من الإجراءات الهيكلية (ماليّاً، نقدياً، إدارياً، بيئياً، ودبلوماسياً).

1. الاقتصاد الريعي Rentier State: دوامة الاعتماد والشلل

الاقتصاد الريعي يقوم على منطق إيرادات نفط تؤدي إلى إنفاق حكومي جاري بالدرجة الأكبر، وفي ظل الفساد والبيروقراطية في المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي يسبّب هدراً في المال العام، فضلاً عن جانب المشتريات الحكومية التي تُستورد من الخارج لضعف المنتج المحلي، وهذه أيضاً تشهد تضخماً في الفاتورة، مما يعمّق الهدر والفساد في الموازنة العامة، ومع غياب حلقة الإنتاج والتصدير في القطاعات غير النفطية. ويؤدي هذا إلى:[1]

- انطفاء الحافز الإنتاجي للقطاع الخاص.
- ارتفاع البطالة المقنعة داخل الجهاز الحكومي.
- اكتظاظ سوق العمل بالباحثين عن وظائف حكومية.
- عجز متراكم وغير قادر على التمويل إلا بالنفط.

عندما تشكل عوائد مورد واحد (النفط) الحصة الأكبر من إيرادات الدولة، تتلاشى حوافز توسيع القاعدة الضريبية، وتتباطأ عملية تطوير قطاعات تصديرية بديلة. وتتحول عمليات الإنفاق إلى سياسات سياسية قصيرة الأجل (رواتب وتعويضات ونفقات تحويلية وحماية اجتماعية) بدلاً من تمويل استثمارات منتجة. ومن ثم تترجم صدمات الأسعار فوراً إلى عجز أو فائض مفاجئ في الموازنة العامة وهذه تفقدها قاعدة أساسية وهي مرونة الموازنة.

جدول1. هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2025)
(تريليون دينار)

السنة	الإيرادات النفطية	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإجمالي	الإيرادات غير النفطية	نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإجمالي	إجمالي الإيرادات العامة
2004	32,601	98.5	0,488	1.5	33,089
2005	39,411	97.1	1,165	2.9	40,576
2006	46,904	95.4	2,241	4.5	49,145
2007	49,663	90.8	5,016	9.2	54,679
2008	71,078	88.4	9,273	11.6	80,351
2009	48,449	87.7	6,782	12.3	55,231
2010	61,134	88.0	8,428	12.0	69,562
2011	97,129	97.0	2,925	3.0	100,054
2012	109,655	91.7	9,900	8.3	119,555

113,892	8.7	9,820	91.3	104,072	2013
105,451	8.0	8,396	92.0	97,055	2014
66,569	22.9	15,230	77.1	51,339	2015
54,341	17.7	9,565	82.3	44,776	2016
77,307	15.8	12,195	84.2	65,112	2017
106,687	9.9	10,488	90.1	96,199	2018
107,566	5.2	5,551	94.8	102,015	2019
63,199	4.8	2,985	95.2	60,214	2020
109,081	11.4	12,426	88.6	96,655	2021
161,697	7.7	12,311	92.3	149,386	2022
135,681	7.3	9,799	92.7	125,882	2023
142,000	9.2	13,000	90.8	129,000	2024
123,000	10.5	13,000	89.5	110,000	2025
	% 9.1		90.9		متوسط المدة

المصدر: وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية، اعوام مختلفة للمدة (2004-2025). * لم تقر الموازنة في عامي 2014 و2020 و2022، والبيانات محسوبة حسب سعر النفط وكميات التصدير من قبل الباحث.

يُلاحظ من **الجدول (1)** أن الإيرادات الكلية معتمدة بشكل مباشر على الإيرادات النفطية، إذ بلغت نسبة مساهمتها خلال متوسط المدة (2004–2025) نحو **90.9 %**، أما الإيرادات غير النفطية فكانت نسبتها **9.1 %**، وهذا يعكس عمق الريعية في الأداء الاقتصادي للحكومات التي تعاقبت على تولّي السلطة في العراق.

في ظل النسبة الضعيفة جداً لمساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة، ينبغي أن تكون هناك خطط تدريجية لإزالة الإعفاءات الضريبية على مؤسسات الدولة الرابحة، وإصلاح ضريبة المرتبات، ومراجعة الرسوم الجمركية على المدى القريب. كما يمكن تحقيق زيادات مادية في الإيرادات من خلال جعل ضرائب المرتبات أكثر تصاعدية، وخضوع بدلات القطاع العام للضريبة، والتي يمكن أن تكون كبيرة بقدر الرواتب، إذ يتم حجز **ضريبة الدخل الشخصي من المصدر** (وزارة المالية إلى خزينة الدولة) مباشرة.[2]

ومن ثم، ينبغي العمل على مراجعة هيكل التعريفة الجمركية، إلى جانب توحيد اللوائح الجمركية مع حكومة إقليم كردستان، وفرض رسوم جديدة (على سبيل المثال، على السجائر)، وضرائب المبيعات على السلع الكمالية — مع ضرورة تحديث تعريف السلع الكمالية؛ فمثلاً، كان الموبايل قبل عام 2000 يُعتبر سلعة كمالية، وأصبح الآن ضرورياً — لتسهم هذه الإجراءات أيضاً في زيادة الإيرادات غير النفطية. ويمكن أن يساعد التعاون الفني المستهدف في السياسة الضريبية على إثراء وتطوير تصميم تدابير تعبئة هذه الإيرادات، وبالتالي، يمكن أن تؤدي المزيد من التحسينات في إدارة الإيرادات والجمارك إلى جلب إيرادات إضافية. كما ينبغي للسلطات أن تبني على التقدم الملحوظ الذي أُحرز في تجربة نظام أسيكودا من خلال توسيع استخدامه في نقاط مراقبة الحدود الأخرى، وضبط العمليات الجمركية بما يتفق مع النظام الجديد. وعلى

المدى المتوسط، يمكن أن يعزز فرض ضريبة على المبيعات العامة أو ضريبة القيمة المضافة الإيرادات الأخرى في الموازنة العامة. كذلك، تستفيد مدفوعات التكنولوجيا المالية من المنصات الرقمية الكبيرة لسد الثغرات في نظام الدفع التقليدي، ومن أبرزها: الدفع عبر الهاتف المحمول، والدفع عبر الإنترنت، والنقود الرقمية الأخرى. وهذه الأدوات لديها القدرة والكفاءة على تحقيق أفضل تحصيل للإيرادات العامة، وخصوصاً الإيرادات الضريبية وغير الضريبية؛ أي أن التكنولوجيا المالية تساعد الإدارة المالية على التحصيل الأمثل لخزينة الدولة.

ويبين الجدول (2) أهم المجالات التي يمكن للتكنولوجيا المالية تحسين إدارة السياسة المالية فيها، فضلاً عن الفوائد المتحققة عند إدخال التكنولوجيا المالية في تحصيل الإيرادات غير الضريبية بشكل خاص:

جدول (2) تطبيقات الدفع باستخدام التكنولوجيا المالية في إدارة السياسة المالية

العناوين العمودية والافقية		أنواع الدفع في مجال التكنولوجيا المالية		
الدفع عبر الهاتف المحمول		مدفوعات التكنولوجيا المالية القائمة على الإنترنت	الأموال الرقمية (بشكل رئيسي العملات الرقمية للبنك المركزي)	
المجالات التي يمكن للتكنولوجيا المالية تحسين إدارة المالية العامة فيها	مدفوعات خزينة الدولة	برامج التحويلات النقدية (G2P)	الرواتب والمعاشات التقاعدية (G2P) والمدفوعات للبائعين مثل مستوردي (تجار) المواد الغذائية (G2B)	القسائم الإلكترونية للخدمات الصحية والتحويلات النقدية (G2P)
	تحصيل الإيرادات غير الضريبية	الرسوم والغرامات والتاوات (P2G)	رسوم الطرق السريعة ورسوم جوازات السفر ورسوم الخدمات الزراعية وغيرها (B2G & P2G)	جميع فئات الإيرادات غير الضريبية (B2G & P2G)

العناوين العمودية والافقية		أنواع الدفع في مجال التكنولوجيا المالية		
الدفع عبر الهاتف المحمول		مدفوعات التكنولوجيا المالية القائمة على الإنترنت	الأموال الرقمية (بشكل رئيسي العملات الرقمية للبنك المركزي)	
فوائد التكنولوجيا المالية في الإدارة المالية العامة	قدر أكبر من الشفافية المالية	توليد بيانات حقيقية (فعلية) وموثوقة يمكن نشرها في المجال العام من خلال بوابات الشفافية المالية، وتعزيز المساءلة وإمكانية تتبع بيانات الدفع		
	تخطيط وتنفيذ أفضل للموازنة	معلومات أفضل لتخصيص الموارد في مرحلة تخطيط المشاريع، تحسين تنفيذ الموازنة العامة، وخاصة بالنسبة لبرامج الرعاية الاجتماعية من خلال استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية لتسليم المدفوعات		
	تحسين إدارة النقد	عمليات أقوى للحساب الفردي للخزانة وتحسين إدارة النقد اليومي بناءً على بيانات أكثر دقة وفي الوقت المناسب		

Source: IMF elibrary, (2023): Fintech Payments in Public Financial Management: Benefits and Risks.

central bank digital currency (CBDC) = العملة الرقمية للبنك المركزي، public financial management (PFM) = إدارة المالية العامة، government-to-business (G2B) = حكومة إلى شركة، government-to-persons (G2P) = الحكومة إلى الأشخاص، business-to-government (B2G) = الأعمال إلى الحكومة.

يُلحظ وجود فئتين رئيسيتين للإيرادات غير الضريبية في السياسة المالية في العراق، وهما:

أ- الإيرادات غير الضريبية الناتجة عن الإتاوات وما شابهها، مثل تلك التي تأتي من قطاعات الصناعات الاستخراجية، ومدفوعات أرباح الأسهم من الشركات المملوكة للدولة.

ب- الإيرادات غير الضريبية من رسوم السلع والخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية، مثل إصدار جوازات السفر، ورسوم الموانئ، ورسوم الخدمات الزراعية، والغرامات والجزاءات الشرطية، فضلاً عن بعض الخدمات الصحية والتعليمية.

وقد استفادت الحكومات وشركات القطاع العام من ميزات **الدفع بالتكنولوجيا المالية**، وذلك لكونها توفر سبلاً إضافية لإجراء المدفوعات باستخدام منصات الدفع الإلكتروني، وفي بعض الحالات الأموال عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت. إذ تسمح مدفوعات التكنولوجيا المالية للمستخدمين بإجراء الدفعات في أي وقت وفي أي مكان، باستخدام منصات دفع متعددة، والتي يمكن أن تشمل **العملات الرقمية للبنك المركزي** في المستقبل، إذا توفرت البنية التحتية والفوقية اللازمة.

ويبين الجدول (3) عملية حوكمة وتحصيل الإيرادات غير الضريبية من خلال أنظمة دفع مختلفة، بالاتساق مع التطورات الحاصلة في الخدمات المالية المعتمدة على التكنولوجيا المتطورة. ويؤدي ذلك إلى زيادة الإيرادات وتحصيلها بالكامل لخزينة الدولة، وبالتالي

زيادة مساهمة هذه الإيرادات في إجمالي الإيرادات التي تمول نفقات الحكومة في العراق.

جدول3. استخدام مدفوعات التكنولوجيا المالية في حوكمة وتحصيل الإيرادات غير الضريبية

انواع التكنولوجيا المالية	أبرز الخصائص	شروط التمكين	أبرز الفوائد	أهم المخاطر والتحديات
الهاتف المحمول	1- الحسابات المصرفية غير مطلوبة. 2- شبكة صرف نقدي كبيرة. 3- انخفاض متطلبات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.	1- اختراق عالي لشبكات الهاتف المحمول. 2- عدد كبير من مستخدمي الهاتف المحمول. 3- التكامل بين مشغلي شبكات الهاتف المحمول والمصارف ومقدمي الخدمات الحكومية.	1- أسهل للدفع 2- انخفاض تكاليف التشغيل	1- تسوية المعاملات بين النظام المحاسبي والمصارف. 2- عدم وجود ضوابط داخلية قد يؤدي إلى أخطاء محاسبية واحتيال مالي.

انواع التكنولوجيا المالية	أبرز الخصائص	شروط التمكين	أبرز الفوائد	أهم المخاطر والتحديات
المدفوعات الإلكترونية	1- سهولة المصادقة على المدفوعات ذات القيمة العالية. 2- في أي وقت وفي أي مكان.	1- الوصول إلى الإنترنت والخدمات المصرفية. 2- تكامل نظام معلومات الإدارة المالية والأنظمة المصرفية.	تحصيل مبالغ كبيرة من الإيرادات المتعلقة بالخدمات الحكومية عبر الإنترنت (مثل رسوم الموانئ وأرباح الشركات المملوكة للدولة وغيرها).	امكانية عدم الوصول الى الحسابات الشخصية في حالة تهكير البيانات
العملات الرقمية للبنوك المركزية	منطقة متطورة، وقد تساعد الحكومات في تحصيل الإيرادات غير الضريبية، لكن هذا يعتمد على البنية المتبعة.	دمج العملة الرقمية للبنك المركزي في البنية التحتية (التحتية والفوقية) لنظام الدفع والتسوية الحكومي الحالي.	إثبات إلكتروني للمدفوعات مقابل تقديم الخدمة.	

Source: IMF elibrary2023) ,) : Fintech Payments in Public Financial Management: Benefits and Risks.

ويتطلب استخدام التكنولوجيا المالية في تحصيل الإيرادات غير الضريبية عملية تبادل بيانات تغطي تكلفة الخدمة أو السلعة المقدمة من الحكومة، أو مبلغ الغرامات والجزاءات، بالإضافة إلى بوابة دفع حكومية ترتبط بخزينة الدولة مباشرة لتحصيلها من المستخدمين أو المنتفعين من الخدمات الحكومية. ولذلك، قد

يتطلب نظام تحصيل الإيرادات غير الضريبية **التكامل مع العديد من أنظمة تقديم الخدمات العامة** التي تديرها الوكالات الحكومية، لالتقاط تكلفة الخدمات أو السلع.

وبمجرد تحصيل الإيرادات غير الضريبية، يتم تحديث أنظمة تقديم الخدمات تلقائياً لتوفير **إثبات الدفع**، ويمكن أيضاً تضمين هذه الوظيفة كوحدة نمطية ضمن **نظام معلومات الإدارة المالية (السياسة المالية)**. وفي حالة عدم وجود أنظمة محددة لتقديم الخدمات، أو إذا لم يكن من الممكن دمجها، فسوف يلزم تكوين **واجهات الدفع** التي يستخدمها الدافعون لضمان إصدار إثبات الدفع.

فضلاً عن ذلك، وللاستفادة من مدفوعات التكنولوجيا المالية في تحصيل الإيرادات غير الضريبية، يجب على خزينة الدولة إما تطوير بوابات الدفع الخاصة بها، أو دمج بواباتها مع تلك التي طورها مقدمو الخدمات أو شركات الدفع الخاصة، أو إعادة هيكلتها كما سيجري في المصارف الحكومية وفق قرار حكومة العراق.

وفي كلتا الحالتين، يجب تحديث الأنظمة لإدراج الخدمات وتصنيفاتها المحاسبية لتحديث النظام المحاسبي في نظام معلومات الإدارة المالية. ويجب أن يضمن النظام أيضاً التكامل أو التشابك الخلفي المناسب مع الحسابات المصرفية الحكومية لتحصيل الأموال في الوقت المناسب.

ولذلك، فإن استخدام مدفوعات التكنولوجيا المالية يتطلب من خزينة الدولة تحديث العمليات التجارية الحالية وتكوين نظام معلومات الإدارة المالية. إذ يعد التنسيق الوثيق مع الوكالة المسؤولة عن توفير السلع والخدمات أمراً أساسياً لضمان التحصيل الدقيق، والمحاسبة، والتسوية للأموال المتعلقة بتحصيل الإيرادات غير الضريبية.[3]

وفي ظل ما سبق، فإن كل تأجيل لإعادة هيكلة الاعتماد على النفط يعني مزيداً من تراكم العجز عند هبوط أسعار النفط. لذا، فإن سياسة تدريجية بطيئة ستبقي الاقتصاد مرهوناً لأي هبوط نفطي، بينما إصلاح جريء (قانون موازنة متوسطة الأجل + قاعدة غير نفطية للعجز) يكسر الحلقة، ويمنح الحكومة القادمة عام 2026 **إعادة التوازن والاستقرار في الاقتصاد المالي**.

2. الهشاشة المالية: ضعف الجباية والإنفاق الجاري المتزايد

إن هشاشة الاقتصاد العراقي ليست نتيجة نقص الموارد، بل سوء إدارتها. إذ حقق العراق بعد عام 2003 **إيرادات ضخمة**، لكنه يفقدها عبر:

- إنفاق جارٍ هائل وغير منتج.
- نظام دعم غير مستهدف.
- ضعف الجباية الضريبية (أقل من 2 % من الناتج—من أدنى النسب عالمياً).

- فساد وضياع تسرب مالي يقدّر بعشرات مليارات الدولارات سنوياً.

كما أن ضعف الجباية يعني اعتماداً أكبر على النفط لتمويل الإنفاق الجاري، وهذا يسبب حلقة مفرغة، حيث إن وجود إنفاق جاري كبير (رواتب، مخصصات) يحدّ من المساحة التمويلية للاستثمارات الرأسمالية (بنية تحتية، تعليم، مياه). وعندما يزداد العجز، تلجأ الدولة إلى الاقتراض أو استخدام الاحتياطات، وتتكرر هذه الدورة، مما يؤدي إلى ارتفاع الدين ويضخّم المخاطر.

وقد تطورت النفقات العامة في العراق وازداد حجمها بسبب ارتفاع العوائد النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. كما أن ارتفاع الدعم الحكومي لمختلف المجالات أدى إلى حدوث خلل بنيوي في هيكل النفقات، الأمر الذي زاد من الهدر في مجمل النفقات العامة (الموارد المالية المتاحة).

إذ كانت الموازنة تُعد بعجز، وفي أغلب السنوات تُمول عن طريق القروض (محلية أو أجنبية)، وفي نهاية السنة المالية تنتهي بفائض. والسبب في ذلك يعود إلى عدم تنفيذ العديد من المشاريع والبنى التحتية، أو لغياب التخطيط وعدم الاعتماد على الجدوى الاقتصادية في إعداد وتنفيذ المشاريع الحكومية، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط أكثر مما تم تحديده مسبقاً في تقديرات الموازنة العامة. ويؤدي هذا إلى خلل واضح في آلية عمل السياسة المالية.[4] ويمكن توضيح التطورات في هيكل النفقات العامة من خلال تحليل بيانات الجدول (4).

جدول (4) هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2025)

(ترليون دينار)

السنة	النفقات الجارية	نسبتها في إجمالي النفقات	النفقات الاستثمارية	نسبتها في إجمالي النفقات	إجمالي النفقات العامة
2004	29,377	91.5	2,745	8.5	32,122
2005	23,481	89.0	2,920	11.0	26,401
2006	34,298	88.4	4,525	11.6	38,823
2007	35,644	91.3	3,410	8.7	39,054
2008	53,198	89.5	6,241	10.5	59,439
2009	46,703	88.7	5,995	11.3	52,698
2010	52,321	81.3	12,091	18.7	64,412
2011	59,754	85.8	9,894	14.2	69,648
2012	76,292	84.4	14,133	15.6	90,425
2013	80,543	75.4	26,362	24.6	106,905
2014	58,641	70.1	25,013	29.9	83,654
2015	51,898	73.7	18,600	26.3	70,498
2016	51,247	76.4	15,859	23.6	67,106
2017	59,003	78.2	16,540	21.8	75,543
2018	66,971	82.8	13,990	17.2	80,961
2019	92,792	83.1	18,931	16.9	111,723
2020	67,983	89.4	8,099	10.6	76,082
2021	89,541	87.1	13,306	12.9	102,847
2022	104,578	89.5	12,381	10.5	116,959

2023	118,000	83.1	24,000	16.9	142,000
2024	125,000	83.4	25,000	16.6	150,000
2025	114,000	84.5	21,000	15.5	135,000
متوسط المدة		84 %		16 %	

المصدر: وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية، اعوام مختلفة للمدة (2004-2025). * النسب من استخراج الباحث. ** ارقام الموازنة عام 2024 مخططة.

مما تقدم، يُلاحظ أن النفقات الجارية حققت أعلى نسبة مساهمة في إجمالي النفقات، إذ بلغت نحو 84 % خلال متوسط المدة (2004–2025)، أما النفقات الاستثمارية فبلغت فقط 16 % من الإجمالي. وهذا يدل على وجود خلل في آلية توزيع النفقات العامة، وتبرز عملية الهدر في المال العام، كون النفقات الجارية استهلاكية وحجم إنتاجيتها أو مردودها ضعيف جداً مقارنة بإنتاجية النفقات الاستثمارية، التي تعني إنشاء بنى تحتية، ودعم القطاعات الإنتاجية والقطاع الخاص. فضلاً عن ذلك، انتهجت الحكومة سياسة إنفاقية توسعية، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم، إلى جانب زيادة الإنفاق العسكري والرواتب والأجور، مما أدى إلى اختلال واضح في هيكل النفقات العامة.

وفي ظل الإنفاق الحكومي الجاري – الاستهلاكي المتزايد، بالإضافة إلى هشاشة الجهاز الحكومي وسوق العمل (حجم التوظيف العام وتأثيره)، يبقى الضغط على الحكومة القادمة عام 2026 كبيراً، إذ عليها التزامات مالية ضخمة، تتمثل أولويتها في

وجود نحو أكثر من 4 ملايين موظف حكومي (القيمة المُعلنة في إطار قانون 2023–2025). وما زال الحديث قائماً عن موظف لكل 10 مواطنين، ونحو 100 موظف يعيل 65 فرداً منهم 59 طفلاً و6 من كبار السن.[5] هذا يجعل الإنفاق على الرواتب بنداً مركزياً ومرناً للضغوط السياسية.

إن التوظيف الواسع في القطاع العام يؤدي إلى: انخفاض حافز خلق وظائف خاصة، تبديد موارد على أجور بدل استثمارات، وصعوبة تقليص النفقات بدون تكلفة سياسية كبيرة. وهذا يفسّر لماذا الإجراءات التدريجية البطيئة محكوم عليها بالفشل لعدم قدرة السياسيين على فرض تقشف موضعي.

على سبيل المثال، صرف مبلغ 47.2 ترليون دينار لرواتب (معلنة لبعض السنوات) قد يمثل نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي القابل للتحكم. وأي محاولة لخفض الرواتب دون حزمة حماية اجتماعية واسعة ستؤدي إلى احتجاجات شعبية ومخاطر سياسية.

وعليه، فإن المطلوب هو إعادة هيكلة شاملة لخريطة التوظيف، وأبرزها: دمج/تصغير المناصب غير المنتجة، تحويل بعض العمالة إلى برامج تشغيل عامة مؤقتة مربوطة بالتدريب، وخلق آليات توظيف للقطاع الخاص. وهذا لا يتم عبر تعديل بسيط في سقف التعيينات، بل عبر حزمة شاملة تربط الموازنة بالإصلاح الإداري.

3. السياسة النقدية - استعادة الثقة واستقرار السوق

أ- استقلالية البنك المركزي وحوكمة السياسة النقدية

إن استقلالية البنك المركزي العراقي عن السلطة التنفيذية قد أكّد عليها هو الآخر بشكل صريح في المادة (2) من قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004، وتحت عنوان الصفة القانونية والاستقلال، حيث ينص القانون على أن ": البنك المركزي العراقي يتمتع بالاستقلال فيما يقوم به من مساعٍ بغية تحقيق أهدافه وتنفيذ مهماته، ولا يتلقى البنك المركزي أية تعليمات من أي شخص أو جهة، بما في ذلك الجهات الحكومية. ويُحترم استقلال البنك المركزي العراقي، ولن يسعى أي شخص أو جهة للتأثير على نحو غير ملائم على أي عضو من أعضاء أية هيئة لصنع القرار التابعة للبنك المركزي العراقي فيما يتعلق بالقيام بواجباته الوظيفية تجاه البنك، ولن يقوم أي شخص أو جهة بالتدخل في نشاط البنك المركزي العراقي."[6] كما يعد البنك المركزي من أبرز الجهات التي تتمتع بالاستقلال المالي في الدولة العراقية التي تمول نفسها بنفسها.

يجب أن تتحول السياسة النقدية إلى سياسة (مُعلنة)، تعتمد على (أهداف تضخم سنوية وأدوات السوق المفتوحة وتحسين الشفافية). كما يجب معالجة الدولرة Dollarization، وهذا ما تم

بشكل تدريجي خلال التوجهات والإجراءات التي قامت بها السلطة النقدية لكن بالمقابل لايزال هناك اعتماد كبير على الدولار في السوق وبالتحديد بعض التعاملات التجارية والمالية فضلاً عن التحوط، بالتالي ضرورة التحول نحو اقتصاد يعتمد على الدينار عن طريق (تعزيز أدوات الادخار بالدينار (صكوك، سندات جاذبة). تسهيل الدفع الإلكتروني. رفع ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي). [7]

ب- إصلاح القطاع المصرفي — من بنوك تجارية إلى بنوك تنموية

الغاية الأساسية من الخطة الإصلاحية هي إعادة الثقة بالنظام المصرفي، رفع كفاءة المصارف، وربطها بمنظومة اقتصادية رقمية متكاملة تدعم النمو والشمول المالي، بما يحقق الاستقرار النقدي ويمتص السيولة النقدية المفرطة خارج المصارف، فضلا عن ازالة كل التقييد بحق بعض المصارف التي منعت من الدولار. والهدف العام يتمثل بإعادة بتشكيل النظام المصرفي تدريجيا عبر خلق بدائل فاعلة، وتحييد المصارف غير المنتجة، واستعادة الثقة المجتمعية (ثقة الافراد بالمصارف الخاصة)، دون مواجهة مباشرة او صدمة سياسية، ومن ثم يتميز واقع القطاع المصرفي منذ عام 2003 ولغاية عام 2023 بالآتي:

- أغلب المصارف الخاصة في العراق لا تُدار كمؤسسات مالية تقليدية، بل كـ (واجهات مالية) لأحزاب، سياسيين، شخصيات نافذة أو شركاء إقليميين.

- أي مساس بالمصارف الخاصة – حتى لو بمذكرة تنظيمية – يُعد تهديداً لمصالح سياسية مباشرة.
- تعتمد بشكل مباشر على نافذة بيع العملة والتحويلات الخارجية، الأمر الذي أبعدها عن القيام بدورها الأساسي وهو الائتمان ومنح القروض للمشاريع التنموية في البلاد.

وفي ظل ما ورد فإن المطلوب (إعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد وتطوير المصارف الخاصة وربطها بمشروعات التنمية ومن ثم تشجيع الائتمان الموجه نحو الصناعة والزراعة والتكنولوجيا).

وقد تعاقد البنك المركزي العراقي مع شركة دولية (أوليفر وايمان) للعمل على إصلاح القطاع المصرفي الخاص في البلاد منذ عام 2023، وبالفعل أجرت الشركة تفاهات واجتماعات عديدة تمخضت عن انهاء التشخيص العام للقطاع المصرفي الخاص ولاسيما المصارف المحرومة من الدولار (المعاقبة)، ومن ثم بدأت فعلياً مرحلة الهيكلة، والقطاع المصرفي العراقي يدخل لأول مرة مرحلة الفرز الحقيقي[8]. ويمكن القول إن شركة **أوليفر وايمان** أنجزت في نهاية عام 2025 ما يلي:

- 70 % من الخطة الإصلاحية تم إنجازها نظرياً (دراسات، نماذج، خارطة طريق).
- 30 % قيد التطبيق العملي (إعادة هيكلة، ودمج محتمل، ورفع رأس المال، وتشغيل الأنظمة).

- النتائج الفعلية ستظهر بقوة في 2026، خصوصاً بعد انتهاء معالجة المصارف الضعيفة وإكمال الهيكلة.

ج- الهيمنة المالية على قرارات السياسة النقدية

تشير المؤشرات المالية الأخيرة، المتمثلة في زيادة النفقات العامة وانخفاض الإيرادات النفطية، والتي سببت عجزاً ودياً كبيرين في العراق خلال نهاية عام 2025، إلى وجود إشارات تلوح في الأفق نحو تغيير سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي من 1300 إلى 1500–1700 دينار مقابل الدولار الواحد في موازنة عام 2026، بهدف تعظيم الإيرادات الحكومية وتقليص العجز المالي دون المساس بحجم الإنفاق العام.

وعلى الرغم من رفض البنك المركزي العراقي فكرة تغيير سعر الصرف،[9] إذ يُعد استقرار الأخير من أبرز النتائج التي حققتها السلطة النقدية، كما أن الأوضاع المالية (الاحتياطي الأجنبي في البنك المركزي العراقي) بلغت مستويات قياسية بنحو أكثر من 100 مليار دولار، إلا أن هذا الحل، بعرف السياسة، يُعد أسهل الحلول لتمويل النفقات الحكومية المتزايدة وعدم الاعتماد على الدين الداخلي.

إن هذه الفكرة، رغم وجاهتها المالية، تحتاج إلى إدارة نقدية ذكية وحذرة، لأن السوق العراقي هش ويستجيب بسرعة لأي إشارات تتعلق بسعر الصرف، كما أن الاعتماد الكبير على الاستيراد يجعل أي تغيير مفاجئ في السعر الرسمي يولّد صدمة سعرية حادة تؤثر على الأسعار العامة والدخول الحقيقية للمواطنين.

ومن الناحية المالية، فإن خفض قيمة العملة المحلية يعني زيادة الإيرادات المحوّلة إلى الدينار من بيع النفط.

مثال ذلك، إذا كان سعر برميل النفط (60 دولاراً)، وحجم الصادرات النفطية (3.5) مليون برميل نفطي فإن إيراد الدولة يصبح:

- عند 1300 دينار: 98,280 ترليون دينار.
- عند 1500 دينار: 113,400 ترليون دينار.
- عند 1700 دينار: 128,520 ترليون دينار.

أي بزيادة بين (30-15 %) مقارنة بالإيرادات النفطية في موازنة عام 2025. وهذه الزيادة في العائدات المحوّلة إلى الموازنة تحدث من دون ارتفاع فعلي في الأسعار العالمية. لكن هذا المكسب المالي يقابله تكاليف تقع على عاتق المواطن إذا تم التغيير دفعة واحدة، لذا فإن التدرج المدروس هو المسار الأكثر عقلانية واستقراراً.

نقترح أن يعتمد البنك المركزي العراقي بالتنسيق مع وزارة المالية ما يمكن تسميته بـ نظام النطاق الزاحف التدريجي (Crawling Tar-get Band)، وهو نظام مرن يتيح انتقال سعر الصرف ضمن مراحل زمنية محددة وواضحة، بدل التحول المفاجئ.[10]

ويمكن أن يكون المسار المقترح كالآتي – في حال تم التغيير نحو 1500 دينار / دولار:

- الربع الأول 2026: 1300 – 1350 دينار
- الربع الثاني 2026: 1350 – 1400 دينار
- الربع الثالث 2026: 1400 – 1450 دينار
- الربع الرابع 2026: 1450 – 1500 دينار

وبعد استقرار السوق وتقييم الأثر التضخمي، يُثبت السعر الرسمي في موازنة 2027 عند 1500 دينار للدولار. وتوجد فوائد للتحول نحو النطاق الزاحف التدريجي هي: -

1. تجنب الصدمة السعرية والنفسية، حيث ان الأسواق تتأقلم تدريجياً مع السعر الجديد دون اضطراب.
2. منح التجار والمستوردين وضوحاً استراتيجياً للتسعير والتعاقد.
3. منع المضاربات المفاجئة نتيجة تحديد مسار زمني معروف مسبقاً.
4. إتاحة مجال للبنك المركزي للتدخل في أي لحظة لكبح التضخم أو إعادة التوازن.
5. تحقيق توازن بين السياسة النقدية والمالية في إدارة الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي.

إن نجاح هذا النظام يعتمد على تنسيق محكم ومؤسسي بين البنك المركزي ووزارة المالية، يشمل ما يلي:

- التنسيق الزمني، بمعنى إعلان خطة التدرج مسبقاً ليتم إعداد الموازنة على أساس السعر التدريجي.
- التنسيق السعري والاجتماعي، أي يتم تعديل مخصصات الدعم والتحويلات الاجتماعية لتقليل أثر التضخم على الشرائح الضعيفة.
- التنسيق في إدارة الإيرادات النفطية عن طريق تحويل العوائد تدريجياً وفق النطاق الجديد لتفادي قفزات مفاجئة في الكتلة النقدية.

هذا التكامل بين السياستين هو ما يجعل التعديل المالي أداة استقرار لا عامل اضطراب.

في ظل ما ورد نجد إن التوجه نحو تعديل سعر الصرف إلى 1500 دينار للدولار قابل للتحقيق، شريطة أن يُدار تدريجياً عبر نطاق زاحف واضح ومعلن، يضمن توازن الإيرادات الحكومية مع استقرار السوق والأسعار. فبدل أن تكون السياسة النقدية صادمة، يمكن أن تكون متدرجة واحترافية، تضع العراق على مسار استقرار نقدي واقتصادي طويل الأمد، وتعزز ثقة المواطنين والمستثمرين بالدينار العراقي.

IV. الملف المائي والطاقوي - محور الأمن الاقتصادي الجديد

1. ملف الأمن المائي

تسببت المياه في حصول خلافات وصلت إلى مستوى الأزمات بين الدول نتيجة زيادة الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، والتغيرات في أنماط الاستخدام البشري والزراعي والصناعي، ومن ثم التأثير سلبياً على الأمن المائي. ويُعرف الأمن المائي من خلال المنتدى العالمي الثاني للمياه عام 2000، المعقود في هولندا تحت شعار "الأمن المائي في القرن الواحد والعشرين"، على أنه": الأمن المائي من مستوى المنزل إلى المستوى العالمي، يعني أن يكون لكل شخص إمكانية الحصول على ما يكفي من المياه الآمنة بتكلفة يستطيع تحملها ليعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة، مع ضمان أن البيئة الطبيعية محمية ومعززة."[11] وحسب تقرير الأمم المتحدة، فإن حصة الفرد من المياه العذبة تُقدّر بـ 1000 متر مكعب سنوياً حسب مؤشرات التنمية. وعليه، فالمقصود بـ الأمن المائي هو": مدى قدرة الدولة على توفير هذا العنصر لأفرادها بشكل مياه عذبة نظيفة، خالية من الملوثات المختلفة، بشكل فوري ومستدام، والحفاظ

عليها للأجيال الحالية والمستقبلية دون عجز في تلبية الحاجات المائية."[12]

كما تعد المصادر الطبيعية للمياه من أهم مصادر المياه التي يحصل عليها العراق، والتي تتمثل في المياه السطحية لنهري دجلة والفرات وروافدهما من خارج العراق وداخله، والمياه الجوفية، فضلاً عن مياه الأمطار والثلوج. ويبين الجدول (5) الأنهر الرئيسية ومنابعها وروافدها والمحافظات التي تمر بها.

جدول (5) الأنهر الرئيسة ومنابعهما وروافدهما والمحافظات التي تمر بها

الأنهر الرئيسية وروافدها		المنبع	المحافظات التي يمر بها	الموقع
نهر دجلة		ينبع من بحيرة وان من المرتفعات الجنوبية الشرقية من تركيا	دهوك، نينوى، صلاح الدين، بغداد، واسط، ميسان، البصرة.	يدخل الحدود العراقية في الجزء الشمالي عند منطقة فيشخابور ويتجه نحو الجنوب الشرقي ويتابع مجراه حتى مصبه في القرنة
الروافد	الخابور	تركيا + العراق		
	الزاب الأعلى	تركيا + العراق	دهوك، أربيل	
	الزاب الأسفل	ايران + العراق	سليمانية، كركوك، صلاح الدين	
	العظيم	العراق	كركوك، ديالى، صلاح الدين	
	ديالى	ايران + العراق	سليمانية، ديالى	
نهر الفرات		يتكون من رافدين هما فرات صو ومراد صو في المرتفعات التركية كما تصب فيه عدد من الفروع داخل الأراضي السورية	الأنبار، بابل، كربلاء، النجف، القادسية، المثنى، ذي قار، البصرة	يدخل الحدود العراقية في الجزء الشمالي الغربي عند مدينة حصيبة ويتجه نحو الجنوب الشرقي ويتابع مجراه حتى مصبه في القرنة

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير الموارد المائية لسنة 2021.

وإنّ العـراق، ولأول مـرة فـي تاريخـه، لا يمتلـك سـوى 25% أو أقـل خـلال عـام 2024 مـن اسـتحقاقه المائـي الطبيعـي، مـع انخفـاض الخزيـن الاسـتراتيجي إلى نحـو 7 مليـارات م³ نتيجـة حجـز الميـاه فـي الجانـب التركـي دون مراعـاة حجـم الطلـب عـلى الميـاه فـي العـراق. ويفتقـر العـراق إلى التخطيـط بعيـد المـدى ذي المنظـور الاسـتراتيجي فـي الإدارة الكفـؤة للمـوارد المائيـة المتوفـرة، فضـلاً عـن عـدم وجـود خطـة شـاملة ومتكاملـة تتضمـن وسـائل وتقنيـات فعّالـة لتحقيـق الإدارة الضروريـة للمـوارد المائيـة. ومـن ثـم، تُقـدّر ضائعـات العـراق المائيـة جـراء الـري التقليـدي بنحـو 23,172 مليـون م³ سـنوياً، وتشـكل ضائعـات النقـل منـه نحـو 7,724 مليـون م³، وضائعـات أخـرى نحـو 1,544 مليـون م³.

كمـا يُلاحـظ وجـود دور سـلبي مؤثـر للسـدود والسياسـات المائيـة لدول المنبـع عـلى الأمـن المائـي فـي العـراق، إذ يمتلـك العـراق نحـو 47% مـن ميـاه نهـر الفـرات و54% مـن ميـاه نهـر دجلـة، ومـع ذلـك يعانـي مـن شـح الميـاه عـلى مـدار السـنة. وأحـد أسـباب ذلـك هـو السياسـة المائيـة المتبعـة مـن قبـل دول المنبـع، والمتمثلـة فـي بنـاء السـدود والخزانـات عـلى نهـري دجلـة والفـرات، وتأثيرهـا المبـاشر عـلى إنتـاج المحاصيـل الاسـتراتيجية فـي العـراق.

ويُعـد انخفـاض مناسـيب الميـاه الداخلـة إلى العـراق من أهم الأسـباب الـتي تـؤدي إلى الإخـلال بالأمـن المائـي، ومـن ثـم بالأمـن الغذائـي، وزيـادة الفجـوة الغذائيـة القائمـة بـين الإنتـاج والاسـتهلاك في البـلاد. كمـا يوجـد تقصـير كبـير مـن قبـل الحكومـات المتعاقبـة في اهمـال موضـوع السـدود، وآخرهـا سـد دهـوك الـذي بُـني سـنة 1988. [13]

إن تقدير الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية، وما يتوفر من المعروض من المياه حالياً وفي المستقبل، يُعدّ الخطوة الأولى في إعداد الموازنة المائية. ومن خلال هذه الاحتياجات يتم توزيع الموارد المائية المتاحة لمختلف الاستخدامات. ويتعذّر تحديد الإيرادات المائية المتوقعة من دول الجوار بشكل دقيق، كونها تعتمد على سياسة تشغيل السدود في تلك الدول.

ويبين الجدول (6) الموازنة المائية لسنوات مختارة محققة، وتقديرات لسنوات قادمة، مع مقدار العجز والفائض في كمية المياه الواردة إلى العراق، والاحتياجات المائية للفترة 2019–2025.

جدول (6) الموازنة المائية في العراق للمدة (2019-2025)

السنة	الواردات المائية مليار / م^3	الاحتياجات المائية مليار / م^3	العجز أو الفائض مليار / م^3
2019	87.81	55.06	32.75
2020	47.67	56.8	(9.13)
2021	31.24	54.52	(23.28)
2023	36.86	50.34	(13.48)
2027	36.18	49.70	(13.52)
2031	31.74	45.26	(13.52)
2035	30.52	42.61	(12.09)

المصدر: وزارة التخطيط، قسم احصاءات البيئة، تقرير الاحصاءات البيئية للعراق كمية ونوعية المياه لسنوات (2019-2025).

يُلحظ من الجدول (6) أن الموازنة المائية خلال المدة 2019–2025 حقّقت عجزاً مائياً يختلف من سنة إلى أخرى، باستثناء عام 2019، إذ شهد مستويات عالية من الأمطار، ومن ثم تحقق فائض مائي قدره 32.75 مليار م³. كما أن الإطلاقات المائية من دول المنبع باتجاه العراق لا تشكل سوى 30% من استحقاقات العراق المائية. وقد سعت الحكومات إلى تنشيط الحراك الدبلوماسي، الذي يسهم في زيادة إطلاقات نهر دجلة من تركيا لمدة شهر، وخزن الكميات في سد الموصل، والاتفاق على نصب مقاييس هيدرولوجية لقياس تدفقات الأنهار المشتركة، وكذلك الاتفاق مع إيران على زيادة تدفقات نهر الكارون. إلا أن التمثيل الخارجي (الوفود المفاوضة) لم يكن ضمن مستوى الطموح لأسباب كثيرة، ومشخصة لدى أصحاب القرار.[14]

كما أن الإطلاقات المائية تعتمد على كمية الأمطار الساقطة، فضلاً عن المشاريع المائية المقامة في دول المنبع، ومن ثم هناك شحة كبيرة في المياه المتاحة. إلا أن هذه الشحة لا يتم التعامل معها بالشكل المطلوب اقتصادياً، ولا سيما فيما يتعلق بكمية الأمطار الساقطة، التي تتركز معظمها في شمال العراق. ونظراً للتضاريس الجبلية التي تتميز بها تلك المناطق، يصبح من الصعب زراعتها واستخدام تلك المياه والاستفادة منها، ولا توجد سدود كافية لحفظ مياه الأمطار بسبب الظروف التي مر بها العراق من حروب وحصار، فضلاً عن الفساد المالي والإداري.

وفي ظل ما سبق، نجد أن الأمن المائي في العراق مهدد بشكل كبير، ولا يمكن ضمانه بالنسبة للأجيال القادمة، خاصة في ظل الطلب المتزايد. وهذا التدهور الحاصل في الأمن المائي انعكس سلباً على بيئة الاستثمار الزراعي، من حيث زيادة استيراد المحاصيل الاستراتيجية، وخروج العملة الصعبة، وعزوف المستثمرين عن الاستثمار في الأراضي الزراعية، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة والهجرة من الريف إلى المدينة.

وعليه، فإن الحكومة القادمة في عام 2026 تواجه تحديات كبيرة يجب مواجهتها عبر سياسات وإجراءات مخططة مسبقاً في برنامجها المقدم إلى الشعب. ومن الضروري أن يشكّل فريق مختص وعلى أعلى المستويات لإدارة الملف المائي، بما يحقق الأهداف العامة للعراق، ومن ثم يضمن الأمن المائي في البلاد.

2. ملف أمن الطاقة

سجل العراق معدلات مرتفعة من حرق الغاز المصاحب (gas flaring) لاسيما بعد عام 2003 ولغاية عام 2023، ومن ثم بدأ العمل على هذا الملف والانخفاض التدريجي البطيء لنسبة الحرق، إذ دخلت حكومة العراق مشاريع (مثل Energies Siemens/Total والاتفاقيات) للحد من الحرق واستخدام الغاز للطاقة المحلية. هناك أهداف لخفض الحرق إلى مستويات اقل (20 %) ضمن جداول زمنية حديثة تم طرحها في البرنامج الحكومي للسيد السوداني وضمن الموازنة الثلاثية (2023-2025). ولم تستكمل المشاريع الاستثمارية التي تم طرحها في جولات التراخيص السادسة.

ولا شك أن فقد الطاقة/حرق الغاز يعني دفع موازنات أكبر لاستيراد الكهرباء أو الوقود، وهذا يؤدي إلى تآكل عوائد النفط داخلياً واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية للحكومة. كما أن العراق واقتصاده معرّضان لمخاطر عدة، منها انخفاض الطلب طويل الأمد، ومنافسة نفط منخفض التكلفة (مثل السعودية والإمارات)، فضلاً عن دخول الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في أوروبا والهند والصين، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، ومن ثم انخفاض أسعاره في السوق الدولية.

وهذا له أثر سلبي مباشر على واقع الاقتصاد العراقي، الذي قد ينزلق إلى مأزق كبير، إذ لا تكفي الإيرادات لتمويل نفقات الرواتب والأجور، ولا حتى الحماية الاجتماعية، فضلاً عن طرح وتنفيذ المشاريع الاستثمارية في العاصمة وبقية المحافظات.[15]

نعتقد أن الحكومة القادمة في عام 2026 عليها أن تدرك أن الحلول الجزئية أو المشاريع المنفردة لن تكون كافية في ملف الماء والطاقة. إذ إن المطلوب هو برنامج وطني متكامل يجمع بين دبلوماسية إقليمية (اتفاقات حصص المياه)، واستثمارات كبيرة في ترشيد الري وتحلية المياه، وبرامج استغلال الغاز (مشاريع طاقة وكيماويات)، لتحويل التحدّي إلى فرصة اقتصادية. وبشكل أكثر تفصيلاً، نحتاج من الحكومة القادمة أن تتبع دبلوماسية مائية هجومية وليست دفاعية، عن طريق:

- التفاوض مع تركيا وإيران عبر إطار إقليمي ملزم.
- استخدام أدوات الضغط الاقتصادي والتجاري.
- ربط التعاون بقضايا مشتركة (الكهرباء، التجارة، النقل).

هـذا بالنسـبة للتعامـل الخارجـي، أمـا بالنسـبة لملـف الميـاه داخليـاً، فـإن الاسـتثمار فـي البـنى المائيـة هـو الأسـاس، ويتـم ذلـك عـن طريـق: (شـبكات ري حديثـة. وإعـادة تأهيـل القنـوات. وحصـاد ميـاه الأمطـار. وتحليـة ميـاه جنـوب العـراق وربطهـا بالطاقـة المتجـددة).

أمـا ملـف الطاقـة، فتكـون الأولويـة نحـو تقليل حـرق الغاز وصـولاً إلى صفـر بحلـول عـام 2030، ويجـب تحقيـق ذلـك عن طريـق الاسـتثمار في: (مشـاريع الغـاز المصاحـب. واسـتثمارات الغـاز غـير المصاحـب). بالتزامـن مـع إدخـال الطاقـة الشمسـية والريـاح بجديـة، ويكـون الهـدف هـو (20%) مـن مزيـج الكهربـاء مـن مصـادر متجـددة بحلـول 2030. فضـلاً عـن خصخصـة إنتـاج الكهربـاء تدريجيـاً وبيـع الطاقـة للقطـاع الخـاص الـذي سـيعمل عـلى إنهـاء الهـدر المـالي للتعرفـة.

٧. الإطـار التنفيـذي للإصـلاح المـالي (2026–2030) الأسـس الحسـابية والآليـات التطبيقيـة

يمثـل إصـلاح الماليـة العامـة في العـراق للمـدة 2026–2030 عمليـة تحـول بنيويـة تتطلـب إعـادة تشـكيل فلسـفة إدارة المـال العـام، وتطويـر نمـوذج الجبايـة، وتحسـين كفـاءة الإنفـاق. ويعتمـد هـذا الإطـار عـلى ثـلاث ركائـز مترابطـة هـي (بنـاء قاعـدة حسـابية مرجعيـة

واضحة، قياس فجوات الإيرادات الفعلية، وتصميم أدوات مالية وإدارية قادرة على سد تلك الفجوات بطريقة متدرجة ومستدامة). وسنخوض بتفاصيل النقاط كما في أدناه: -

1- إعادة هندسة الموازنة العامة (Budget Re-engineering)

تُبنى خطة الإصلاح - الأسس المرجعية (Baseline) - للمالية العامة على قاعدة حسابية موحدة لضمان اتساق التقديرات عبر السنوات، خصوصاً مع غياب استقرار السلاسل المالية في العراق. وتم اخذ مؤشرات وبيانات عام 2024 كأساس للسنوات 2026–2030.

نظراً لاعتماد العراق بنية اقتصادية شديدة الارتباط بالدولار، فقد جرى تحويل الناتج المحلي الإجمالي إلى الدينار العراقي باستخدام سعر صرف مرجّح لأغراض الحسابات التنبؤية. حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2024 نحو (279.64) مليار دولار أي نحو (366.3) ترليون دينار حسب سعر الصرف الرسمي (1300) دينار/دولار. وهذا الرقم الافتراضي الذي تبنى عليه توقعات الإيرادات والنفقات في إطار الإصلاح للمدة 2026–2030.

اما هيكل الإيرادات الحكومية لعام الأساس والتي كما تطرقنا ستكون عام 2024، اذ تعد نقطة انطلاق واقعية كونها اكثر سنوات ما بعد جائحة كورونا توازناً من حيث أسعار النفط

والاستقرار التجاري. وقد بلغت الإيرادات الكلية نحو (142,774.1) ترليون دينار منها (129) ترليون إيرادات نفطية ونحو (13) ترليون دينار ايرادات غير النفطية، وتُظهر هذه الأرقام هشاشة القاعدة الضريبية، إذ لا تتجاوز الإيرادات غير النفطية (3.5%) من الناتج المحلي الإجمالي وهذه تعد من اكبر النسب منذ عام 2015 ولغاية الآن.

وقد انعكس هذا في اتساع فجوة الجباية، إذ يحتاج العراق إلى رفع الإيرادات غير النفطية إلى مستوى مقارب لمنطقة الشرق الأوسط (8–12 % من الناتج المحلي الإجمالي). وقد تم اعتماد هدف واقعي هو (8 %) بحلول 2030.

وبطريقة حسابية يمكن سد فجوة الجباية وفقا للآتي:

اذا كانت نسبة الإيرادات عند (3.5%) من إجمالي الناتج الكلي فإن ذلك يعني أن الإيرادات غير النفطية المتحققة ستكون (12.82) ترليون دينار، أما الإيرادات عند (8%) من الناتج المحلي الإجمالي ستكون نحو (29.30) ترليون دينار، والفجوة المطلوب سدها هي (16.48) ترليون دينار سنويا لبلوغ الهدف. ويمثل هذا الرقم الحدّ المالي المطلوب لتقليص العجز الهيكلي وتخفيف الاعتماد على الإيرادات النفطية، وهو قابل للتحقيق بشرط ترافقه مع إصلاح إداري ورقمي صارم.

كما أن الإصلاح هنا يتجاوز عملية ترشيد الإنفاق نحو إعادة تصميم فلسفة الموازنة.

والمطلوب هو موازنة متوسطة الأجل (4 سنوات) بدل 12 شهراً [16]، ويكون ذلك وفق الآتي: -

- اعتماد إطار مالي متوسط الأمد (MTEF).
- وضع سقوف إنفاق على الوزارات.
- ربط الإنفاق بنتائج واضحة تتضمن تكلفة لكل خدمة عامة، ومؤشر أداء لكل وزارة.

يمثل اعتماد إطار مالي متوسط الأجل (Medium-Term Expenditure Framework – MTEF) خطوة مفتاحية في إصلاح المالية العامة، لأنه ينقل عملية إعداد الموازنة من نهج تقليدي قصير الأجل يعتمد على سنة مالية واحدة، إلى نهج استراتيجي متعدد السنوات يوفر توقعات أكثر موثوقية لقرارات الإنفاق والإيرادات والاستثمار العام. وبالنظر إلى هشاشة المالية العامة في العراق وتذبذب الإيرادات النفطية، فإن تطبيق MTEF لا يُعد مجرد خيار إصلاحي، بل ضرورة بنيوية لضمان الاستدامة المالية.

كما أن الأساس المنهجي لاعتماد نموذج MTEF يعتمد على دمج ثلاثة عناصر هي: القاعدة المرجعية الثابتة لبدء الإصلاح، والتي تمثلت ببيانات وأرقام عام 2024، ونمو الإيرادات الكلية، وقاعدة تحديد سقوف الإنفاق العام. ولكي يكون النموذج قابلاً للتطبيق، يجب وضع افتراضات **"محافظة ومتحفظة"** (Conservative) حول تطور الإيرادات والنفقات. وهذه الافتراضات ليست رقمية فقط، بل تنطوي على رؤية اقتصادية ومنهجية واضحة:

أ- نمو الإيرادات النفطية (1–2 % سنوياً فقط)، وقد تم اختيار هذا النطاق الضيق لعدة أسباب:

- التوقعات العالمية تشير إلى استقرار أسعار النفط بين (55-65) دولاراً خلال 2026–2030.
- القيود الفنية في إنتاج العراق (أوبك+).
- محدودية قدرة العراق على رفع الإنتاج سريعاً دون استثمارات كبيرة.
- اعتماد العراق على سعر صرف ثابت يجعل الزيادة الحقيقية في الإيرادات النفطية مقيدة بعوامل نقدية خارج سيطرة المالية العامة. وبالتالي، أي توقعات أعلى من 2% سنوياً ستكون غير واقعية، وقد تقود إلى «تفاؤل مالي خطير».

ب- الزيادة التدريجية في الإيرادات غير النفطية، ويرتبط هذا الافتراض ببرنامج إصلاحي متدرج يشمل (ضريبة القيمة المضافة VAT، نظام الجباية الإلكترونية E-Tax، إصلاح الجمارك، توسيع القاعدة الضريبية، مكافحة التهرب).

إذ يهدف النموذج إلى رفع الإيرادات غير النفطية من (13) ترليون (2024) إلى ما يقارب (29.3) ترليون دينار بنهاية 2030، وهو ما يعكس ارتفاع نسب الجباية من (3.5%) إلى نحو (8%) من الناتج المحلي الإجمالي. إن هذه القفزة ليست تقنية فقط، بل تمثل تحولاً بنيوياً وتوسعاً في القاعدة الاقتصادية، فضلا عن زيادة الامتثال الضريبي وتقليص الاعتماد على النفط بنسبة قد تصل إلى 10–12 % بحلول 2030.

ج- فلسفة سقوف الإنفاق (Expenditure Ceilings) في نموذج MTEF، إذ إن الهدف العام لفلسفة سقف الإنفاق الحكومي أكبر من مجرد ترشيده، فالانتقال من موازنة سنوية إلى MTEF لا يعني فقط توقع الإيرادات، بل يتضمن وضع سقوف إنفاق متوسطة الأجل على الوزارات.

ويعتمد تحديد هذه السقوف على ثلاثة مبادئ:

1. ربط الإنفاق بالمخرجات وليس بالمدخلات، والمقصود هنا تحويل الوزارات من مراكز تكلفة إلى مراكز أداء. فلا يستند الإنفاق إلى طلبات وزارية أو زيادة عدد الموظفين، بل إلى:
    - حجم الخدمة المقدمة.
    - تكلفتها الحقيقية.
    - التزام الوزارة بمؤشرات الأداء KPIs.

2) تحويل الاستثمار الحكومي إلى مخطط تنموي متعدد السنوات، وهذا يتطلب اعتماد برامج استثمارية لا تقل عن 4–5 سنوات تتسق مع:

- خطة التنمية الوطنية.
- أولويات البنى التحتية.
- استراتيجية القطاع الخاص.
- مشاريع الطاقة والمياه والنقل.

3) ضبط الإنفاق الجاري وذلك عبر: دمج الرواتب والمخصصات، إيقاف التعيينات غير المخططة، إصلاح نظام الخدمة المدنية، ترشيد الدعم غير الموجه، وتخفيض الإنفاق المتكرر على السلع والخدمات.

المحصلة النهائية هي الحصول على موازنة مستقرة وقابلة للتنبؤ، تسمح بزيادة الاستثمار العام دون خلق عجز غير قابل للتمويل.

وبالمقابل نطرح التساؤل الآتي: (كيف يعزز MTEF استدامة المالية العامة في العراق)؟ [17]

وفي خضم الإجابة يمكن تلخيص الأثر المتوقّع للإطار المالي متوسط الأجل عبر ثلاث مسارات:

1. تقليل العجز الهيكلي، والذي يعمل على زيادة الإيرادات غير النفطية مع ضبط الإنفاق، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تدريجي في العجز بمعدل 1–2 % سنوياً.
2. حماية الإنفاق الاستثماري، لأن MTEF يفصل بين النفقات الجارية (التشغيلية) والنفقات الرأسمالية والاستثمارية، فإن الصدمات النفطية والأزمات المالية والانحرافات الموسمية لن تؤدي تلقائياً إلى قطع الاستثمار. بمعنى أنه عندما يتعرض الاقتصاد العراقي لصدمة خارجية في قطاع النفط، فإن التمويل للمشاريع الاستثمارية لا ينخفض بشكل فوري كما كان يحدث في الموازنات التقليدية منذ عام 2004 ولغاية الآن.

3. رفع كفاءة التخطيط، من خلال (تحسين التوقعات المالية، وتعزيز المساءلة، وخلق استقرار اقتصادي كلي، فضلاً عن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار طويل الأجل).

جدول (8) اعتماد إطار مالي متوسط الأجل تبسيطي (2026–2030)

بند / سنة	2026	2027	2028	2029	2030
إجمالي إيرادات فعلية (تقديري)	145,000	152,500	160,500	170,000	180,000
منها: إيرادات نفطية (ارقام محافظة)	128,500	131,000	133,600	136,300	139,000
منها: إيرادات غير نفطية (بعد الاصلاحات)	16,500	21,500	26,900	33,700	41,000
الإنفاق الإجمالي المبرمج	168,000	169,000	169,000	170,000	170,000
منها: نفقات جارية (نسبة ثابتة تقل تدريجياً)	110,000	112,000	112,000	111,000	110,000
منها: إنفاق استثماري موجه (تزايد تدريجي)	20,000	25,000	30,000	36,000	40,000
عجز/فائض (إجمالي)	(23,000)	(16,500)	(8,500)	0	10,000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مصادر متنوعة.

نجد من الجدول وجود ملاحظات تنفيذية تتمثل فيما يلي:

- يظهر الجدول مساراً طموحاً لكنه ممكن، إذ بحلول عام 2029 يتحقق التوازن بحذر عند تنفيذ الإصلاحات الضريبية وقيود الإنفاق الذكية.
- يزداد الإنفاق الاستثماري كمحصلة لإعادة توجيه الموارد إلى مشاريع إنتاجية (مثل السكك، والطاقة، والمياه) بدلاً من الإنفاق الجاري المفرط.
- تُخفض النفقات الجارية تدريجياً عبر تدابير ضبط التعيينات، ودمج الرواتب، وإصلاح الدعم، وتقديم حزم حماية اجتماعية مستهدفة.

بمعنى خفض العجز تدريجياً بمعدل 1.5–2% سنوياً، وضبط التعيينات الحكومية وربطها بالخدمة المدنية، ودمج الرواتب والمخصصات في سلم واحد موحّد. هذا الأمر سيؤدي إلى حوكمة النفقات الجارية، وبالخصوص فقرة الرواتب والأجور، التي تحتل النسب الأكبر في الموازنة الجارية، وتصل إلى أكثر من 70 تريليون سنوياً خلال آخر عامين.

2- إعادة هندسة الجباية الضريبية (ثورة ضريبية رقمية)

يجب رفع الإيرادات الضريبية من 2 -8 % من الناتج المحلي الإجمالي عبر :

- الضريبة الرقمية الذكية (E-Tax).
- ضريبة القيمة المضافة (VAT) 5% تدريجياً على السلع غير الأساسية.
- مكافحة التهرب الضريبي.
- رقمنة الكمارك.

وهذا يتطلب هندسة الزيادة الضريبية المطلوبة لتحقيق الزيادة المستهدفة، ويقترح هذا الإطار تقسيمها على أربع قنوات رئيسة، كل منها قابلة للقياس وتمتلك تجربة عالمية مشابهة يمكن اعتمادها. وحيث إن النموذج التدريجي لسد فجوة 16.48 تريليون دينار يتمثل فيما يلي:

أ- ضريبة القيمة المضافة (VAT) كنواة إصلاح ضريبي هيكلي، إذ يوصي الإطار بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بمعدل أولي 5% مع استثناء السلع الأساسية وحماية الأسر منخفضة الدخل. ومن ثم يكون العائد المتوقع نحو 9.16 تريليون دينار، وهذا التقدير محافظ، إذ تحقق بعض الدول بين 2–4 % من الناتج المحلي الإجمالي عند تطبيق نسبة 5–10 %.

ب- التحـول الرقمـي فـي الجبايـة الضريبيـة (E-Tax Transformation)، والـذي يتضمـن الإصـلاح (إنشـاء ملـف ضريـبي إلكترونـي موحـد، الربـط مـع المصـارف، تقاطـع البيانـات مـع الكمـارك والضمـان الاجتماعـي، اسـتخدام التحليـلات الضخمـة (Big Data) للكشـف عـن التهـرب). ومـن المتوقـع أن يكـون العائـد نحـو 6 تريليونـات دينار سـنوياً خلال 3 سـنوات مـن التطبيـق.

ج- تحديـث النظـام الكمركـي وتوحيـد النافـذة التجاريـة، إذ إن الهـدف الرئيـس هـو إصـلاح التقييـم السـلعي، الحـد مـن التهريـب، وإلغـاء التعـدد الإداري، ويتوقـع أن يكـون العائـد، اعتمـاداً عـلى التجـارب الإقليميـة، نحـو 3.5 تريليـون دينـار سـنوياً.

د- أدوات إيراديـة داعمـة (رسـوم تنظيميـة وضرائـب خـضراء)، وتشـمل: ضرائـب بيئيـة تدريجيـة عـلى الانبعاثـات والنفايـات، ضرائـب محـدودة عـلى السـلع الكماليـة، تحسـين تحصيـل الرسـوم الحكوميـة. ويُتوقـع أن يكـون العائـد بـين 1–1.2 تريليـون دينـار سـنوياً.

ممـا ورد أعـلاه، نـدرج الخلاصـة التنفيذيـة، حيـث يُظهـر النمـوذج أن الوصـول إلى نسـبة 8 % مـن الناتـج المحـلي الإجمـالي عـبر الإيـرادات غـير النفطيـة بحلـول 2030 يتطلـب حزمـة إصلاحـات متكاملـة، قـادرة عـلى تعبئـة مـا يقـارب 16.48 تريليـون دينـار سـنوياً. وتحقـق هـذه الحزمـة، عنـد تنفيذهـا بصرامـة رقميـة وإداريـة، تحـولاً جذريـاً فـي هيـكل الماليـة العامـة، وتضـع العـراق فـي مسـار يخفـف اعتمـاده البنيـوي عـلى النفـط، ويرسّـخ قاعـدة إيراديـة مسـتقرة وقابلـة للنمـو. الجـدول يبـين السـيناريو المقـترح بشـكل أكـثر تفصيـلاً:

جدول (7) المحصلة التقريبية (تجميعي)

المكون	عائد سنوي مقدّر (مليار دينار)
وصول ضريبة القيمة الى (2.5 %) من الناتج المحلي الإجمالي	9.16
مكافحة التهرّب (رقمنة تحصيل)	6
رقمنة الجمارك وتحسين تحصيل الواردات	3,5
إجراءات تكميليّة (رسوم/ضرائب بيئية/رسوم على الكماليات)	1
المجموع	19.66

المصدر: الباحث بالاعتماد على التحليل أعلاه.

يُلاحظ أن المجموع بلغ 19.66 تريليون دينار، وهو يتجاوز الفجوة المقدّرة 16.48 تريليون بما يوفر هامشاً للامتصاص الإداري/التقني أو لعدم الوصول إلى الرقم المثالي في السنوات الأولى. الأرقام كلاّمية/تقديرية، وقابلة للتحسين أو التصغير بحسب فعالية التنفيذ، والتصميم التشريعي، وقوة القاعدة الضريبية.

3- إصلاح ملف الدعم

الدعم الشامل يستهلك نحو اكثر من (20) تريليون، وهذا ما يتوضح عبر جدول النفقات الحاكمة في الموازنة العامة، فضلاً عن تخصيصات الحماية الاجتماعية لوزارة العمل والشؤون

الاجتماعية وتتم النفقات دون فائدة اقتصادية او مردود إنتاجي (قيمة مضافة للنفقات العامة بهذا الاتجاه). ومن ثم يكمن إصلاح هذا الأمر عن طريق استهداف أسر الدخل المنخفض عبر منصة موحدة. وإلغاء دعم الطاقة تدريجياً ولمراحل ثلاث حسب البرنامج الحكومي، وإبقاء التعرفة للأسر الفقيرة فقط.

كما يتم إدارة المخاطر والاحتياطات (التعامل إذا فشل أحد المكونات) عن طريق الآتي:

- مخاطر التنفيذ التقني (E-Tax/جمركي): احتياط وقتي وتدريبي، شريك استشاري عالمي، مرحلة تجريبية لمحافظتين قبل التوسيع الوطني.
- مقاومة سياسية واجتماعية (خاصة بشأن الدعم والرواتب): إطلاق «حزمة حماية اجتماعية» شفافة وممولة جيداً (مدفوعات نقدية مستهدفة) مع حملة توعية حكومية وإشراك المجتمع المدني.
- صدمة أسعار النفط: إنشاء «صندوق استقرار» مرن وتحديد سقف عجز مرحلي في قانون الموازنة المتوسطة الأجل.
- تهرّب/التهريب: ربط في بين الجمارك والضريبة والبنوك، وزيادة معاقبات وممارسات تنفيذية (تحويلات قانونية فورية لجزء من الامتثال).

VI. التنويع الاقتصادي — بناء اقتصاد موازٍ للنفط

يمثل التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع أحد أكثر التحديات تعقيداً في العراق، نظراً لارتباط الهيمنة النفطية بكل مفاصل المالية العامة، وسوق العمل، والسلوك الاستهلاكي، والمؤسسات الحكومية. فالتنويع الاقتصادي لم يعد خياراً إصلاحياً، بل أصبح ضرورة وجودية لضمان الاستدامة المالية، وتقليل الهشاشة، وحماية الدولة من مخاطر التقلبات النفطية[18].

إذ يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي في البلاد عبر أربع مسارات مترابطة: (1) مجمعات صناعية متخصّصة، (2) تحوّل زراعي تجاري مُوجَّه نحو السلاسل والقيمة المضافة، (3) نمو خَدمات التكنولوجيا والبيانات، و(4) استثمار استراتيجي في السياحة الدينية والثقافية. مجموع الاستثمارات الأولية المقترحة (مرحلة تحضير

+ عامي تنفيذ مبدئي) لكل المحاور يمكن أن يتراوح بين (3.5 – 8) مليار دولار أي قرابة (4.6 – 10.5 تريليون دينار) ويُتوقع أن يوفر مئات الآلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة خلال 5 سنوات إذا نفذ بكفاءة وإسناد سياسات داعمة.

1- الصناعة التحويلية — نموذج مجمّعات صناعية متخصصة

تكمن الفِكرة عبر إنشاء 3 مجمعات صناعية/لوجستية تخصصية في (البصرة، الناصرية/الوسط، كربلاء) تركز على (البتروكيماويات الخفيفة، المواد البنائية والبلوكات، الصناعات الغذائية والتعبئة، والصناعات البلاستيكية والدوائية الخفيفة). أما الهدف الأساس هو تخفيض الاستيراد في سلع ذات قيمة مضافة بسيطة، استيعاب العمالة، وتحويل جزء من الغاز والنفط المصاحب إلى مدخلات صناعية محلية.

وفيما يأتي جدول مقترح لتحقيق ذلك: -

جدول (8) مقترح مبسّط للتكلفة والنتائج للمشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة

الموقع المقترح	مقياس المشروع	تكلفة المشروع (مليون دولار)	تكلفة المشروع (مليار دينار)	فرص عمل مباشرة (تقديري)	مخرجات متوقعة / سنة

البصرة (موانئ + الغاز)	(بتروكيماويات خفيفة، تعبئة)	150	196.5	8,000	إنتاج مواد بلاستيكية/ بتروكيماويات ابتدائية 300–500 مليون USD/سنة
الناصرية / الوسط	(مواد بناء، غذاء معبأ)	50	65.5	2,000	إنتاج مواد بناء وتصنيع أغذية قيمتها 80–150 مليون USD/سنة
كربلاء (خدمات/ مرافئ داخلية)	(معالجة وتعبئة تمور/ منتجات غذائية)	15	19.65	500	تعبئة تمور وتصدير 30–60 مليون USD/سنة

المصدر: مقترح الباحث بالاعتماد على معطيات واقعية تلامس الاقتصاد العراقي نحو التنويع الاقتصادي.[19]

ويتم تمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة المدرجة في الجدول (8) عن طريق: -

- شراكات عامّة-خاصّة PPP (حوافز ضريبية لفترة 5–10 سنوات).
- خطوط ائتمان ميسّرة من جهات تمويل دولية (البنك الدولي/الإسلامي) وضمانات تصديرية.
- نافذة ائتمانية محلية مع ضمانات مخاطر تجارية (المصرف الصناعي/صندوق ضمان القروض).

وبتقديرات تلامس الواقع العراقي مع الأخذ بنظر الاعتبار الإصلاحات التي ذكرناها في السياسات المالية والنقدية يلاحظ خلال مدة (5) سنوات الآتي: -

- خلق 60–120 ألف فرصة عمل غير مباشرة بالإضافة إلى أكثر من (10) آلاف مباشرة.
- خفض استيرادات بعض السلع النهائية (بلاستيك، منتجات بناء) بنحو 20–40 % على مدى 5 سنوات.

2- قطاع الزراعة — الانتقال من الزراعة البدائية إلى الزراعة التجارية

تمثل الزراعة نحو قرابة (2.8%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024؛ اذ بلغ إنتاج الحبوب – عام 2024 استثنائيا - إلى قرابة (6.6) مليون طن، كما يملك القطاع الزراعي فرصاً في التمور، الشعير، الأعلاف، الخضروات عالية القيمة والبيوت المحمية.[20] وتتضمن محاور التدخّل المالي والتقني الآتي: -

أ- الري الحديث وميزان المياه، بمعنى تحديث أنظمة الري بالتنقيط،

على سبيل المثال (استهداف 100,000 هكتار تحسين ري خلال 5 سنوات). والتكلفة التقريبية للتحديث الكامل للري بالتنقيط قرابة (3–5) الف دولار/هكتار، أي بنحو (4 – 6.5) مليون دينار/هكتار، وهذا المبلغ يشمل (المضخات الكبيرة، وخطوط محطات تحلية/تخزين مياه).

ب- التبريد وسلاسل القيمة (Cold chain + packhouses)، ويتضمن هذا المقترح بان توزع نحو (50–100) مرفق تجميع وتبريد على المحافظات الأساسية (الكوت، والبصرة، ونينوى، وصلاح الدين)، وتشتمل التكلفة التقريبية لكل مرفق متوسط (2–5) الف دولار أي نحو (3-6.5) مليون دينار. وبتكلفة إجمالية نحو (100–300) مليون دينار لكل المحافظات المذكورة.

ج- تمكين الصادرات الزراعية، بمعنى انشاء بورصة زراعية وبرامج جودة المنتجات التصديرية، اذ ان إنشاء سوق/بورصة للسلع الزراعية ومعايير جودة/مخابر للفحص تكلف بشكل مبدئي نحو (20–40 مليون دولار) أي قرابة (2.6-5.2) مليار دينار.

د- إدخال التقنيات الزراعية (Seed, extension services)، من حيث برامج تحسين بذور، إرشاد زراعي إلكتروني، دعم للبيوت المحمية، وهذه تتطلب موازنة تشغيل سنوية مبدئية بتكلفة (50–100) مليون دولار.

جدول (9) ملخص الاستثمار في القطاع الزراعي

برنامج	استثمار مبدئي (مليون دولار)	استثمار مبدئي (مليار دينار)	أثر متوقع سنوي (قيمة مضافة)
تحديث الري — 100k هكتار	400	524	زيادة إنتاجية الحبوب/الخضار +30 % → قيمة مضافة سنوية محتملة 300–500 مليون USD
سلاسل التبريد (100 منشأة)	150	196.5	تقليل الفاقد بعد الحصاد 20–40 %، زيادة الصادرات
بورصة زراعية + مختبرات	30	39.3	تعزيز أسعار التصدير وثقة المستوردين
برامج بذور وإرشاد	70	91.7	تحسين المحصول وزيادة الربحية للمزارعين الصغار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنمية الزراعية، دراسات سوق.

من الجدول (9) يلحظ وجود أثر إيجابي للتنوّع الزراعي وكما يأتي: -

- رفع قيمة القطاع الزراعي من 10.26 تريليون دينار (2.8% GDP) إلى (12–15) تريليون دينار خلال 5 سنوات (زيادة قيمة مضافة 1.7–4.7 تريليون دينار).
- خلق 80–150 ألف فرصة عمل موسمية ودائمة عبر سلسلة القيمة والتصنيع الغذائي.

3- خدمات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي

يشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق توسعاً تدريجياً يُعدّ من أهم نقاط الارتكاز لتعزيز مسار التنويع الاقتصادي. وتشير التقديرات الدولية الحديثة [21] إلى أن حجم سوق الـ ICT للفترة 2024–2025 يتراوح بين (0.8–0.9) مليار دولار، مع معدل نمو متسارع مدفوع بدخول خدمات الحوسبة السحابية، ومراكز البيانات، والتطبيقات الرقمية الحكومية والخاصة. ويُعد هذا القطاع من القطاعات القابلة للنمو السريع (High-growth sectors)، لكنه ما يزال أقل من إمكاناته الحقيقية قياساً بحجم السوق الوطني.

أ- الاستثمار في البنية التحتية الرقمية (National Data Infrastruc-ture)

يُعدّ تطوير شبكة مراكز بيانات وطنية حجر الزاوية في التحول الرقمي. ويقترح الباحث إنشاء:

▪ مركز بيانات إقليمي من المستوى Tier III قادر على تقديم خدمات سحابية وحلول تخزين آمنة للقطاعين العام والخاص.

▪ ثلاثة مراكز Edge Data Centers موزّعة جغرافياً لخفض زمن الاستجابة وتعزيز موثوقية الخدمة.

ويُقدّر الإنفاق الاستثماري الأولي بنحو (30–60) مليون دولار للمركز الإقليمي، ونحو(5–12) مليون دولار لكل مركز Edge. وبإجمالي يتراوح بين (70–120) مليون دولار، أي نحو (91.7–157.2 مليار دينار)،

وهـو حجـم اسـتثمار يُعـد منخفضـاً نسـبياً مقارنـة بحجـم العائـدات المتوقعـة وتأثيراتـه فـي بنيـة الاقتصـاد الرقمـي.[22]

ب- دعـم الـشركات الناشـئة والابتـكار (Startup Ecosystem Development)

إن بنـاء بيئـة أعمـال تقنيـة مزدهـرة يتطلـب تأسـيس منظومـة تمويـل ودعـم مسـتدامة. ويُقـترح:

▪ إطـلاق صنـدوق تمويـل مرحـلي (Seed – Series A) بقيمـة 50–100 مليـون دولار لتمويـل الـشركات الناشـئة ذات القيمـة المضافـة العاليـة، خصوصـاً فـي مجـالات الـ B2B والـذكاء الاصطناعـي وخدمات الأعمـال الرقميـة.

▪ إنشـاء حاضنـات ومسرّعـات أعمـال جامعيـة وبرامـج تدريـب تخصصية تسـتهدف رفـع المهـارات الرقميـة والرياديـة للشـباب، بمـا يخلـق رأس مـال بـشري مؤهـلاً للتنافـس فـي السـوق الإقليمـي.

ج- الإطـار التشريعـي وحمايـة البيانـات (Data Governance & Digital Security)

يُعـدّ توفـير بيئـة تشريعيـة ناظمـة للبيانـات شرطـاً أساسـياً لجـذب الاسـتثمار وتوطـين الخدمـات السـحابية. ويتطلـب ذلـك:

▪ إقـرار قانـون حمايـة البيانـات الشـخصية بالمعايـير الدوليـة (GDPR-like).

- اعتماد سياسات إلزامية لاستضافة البيانات الحكومية محلياً.

- تنفيذ برامج توعية وتطوير أمني بتكلفة تقديرية 10–20 مليون دولار، تركز على الأمن السيبراني، وإدارة الهوية الرقمية، وبناء قدرات المؤسسات الحكومية.

وفي ظل ما سبق نلحظ بان الآثار الاقتصادية المتوقعة خلال الأمد المتوسط (2025–2030) ستكون إيجابية، ومن المتوقع أن يؤدي التوسع الاستثماري والتنظيمي في الاقتصاد الرقمي إلى تحقيق جملة من النتائج الاقتصادية المهمة، أبرزها:

- ✓ نمو سوق الـ ICT إلى حدود (1.2–1.5) مليار دولار بحلول 2030 وفق سيناريو نمو محافظ إلى متوسط، بما يعكس مضاعفة القيمة الحالية تقريباً.
- ✓ خلق (30–70) ألف وظيفة مباشرة في مجالات تطوير البرمجيات،وإدارةمراكزالبيانات،وخدماتالحوسبةالسحابية.
- ✓ خلق (100–200) ألف وظيفة غير مباشرة في قطاعات الخدمات اللوجستية، والتعليم التقني، والتجارة الإلكترونية، والمهن المساندة.
- ✓ تعزيز موقع العراق كمركز إقليمي محتمل لخدمات البيانات والابتكار الرقمي، مع رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إنتاجية القطاعات التقليدية عبر الرقمنة.

4- تمويل وتكامل السياسات (مقترح مركزي تنفيذي)

أ- حُـزم تحفـيز مرحليـة (Phase 1: 2026–2027): صنـدوق تمهيـدي للتكامـل (Seed Fund) بمبلـغ إجمـالي نحـو (500 مليـون دولار أي قرابة 655 مليـار دينـار) يغطـي (تجهـيز 3 مجمعـات صناعيـة نمطيـة، دعم 30% مـن CAPEX لمشروعـات تبريـد زراعـي، تأسـيس مركـز بيانـات إقليمـي، وبنـاء 2–3 فنادق/مرافـق سـياحية نموذجيـة). ويتـم تمويـل هـذا الصنـدوق مـن مزيـج (قـروض ميـسرة مـن البنـك الـدولي، اسـتثمارات سـعودية/إماراتية/صينية، وصناديـق رسـمية عراقيـة، فضـلاً عـن جـزء مـن عوائـد النفـط الموجّـه للتنويـع).

ب- حوافـز ضريبيـة مؤقتـة (5–7 سـنوات) للمسـتثمرين في المناطـق الصناعيـة والمجمعـات الزراعيـة (إعفـاء ضرائـب واردات خطـوط إنتـاج 3 سـنوات، إعفـاء عـن أربـاح أول سـنتين، تسـهيلات أراضي).

ج- آليـات حمايـة المحليـات والعمالـة: شروط محتـوى محـلي (local content)، برامـج تدريـب مهـني ممولـة جزئيـاً، وإلـزام سلاسـل التوريـد بتوظيـف نسـبة محليـة محـددة.

د- مديريـة تنفيذيـة مركزيـة تحـت رئاسـة الـوزراء (Delivery Unit) تتابـع (الموافقـات، تخصيـص الأراضي، ربـط البنيـة التحتيـة، وإزالـة العوائـق الإداريـة).

VII. الخاتمة

الحكومات العراقية السابقة لم تبنِ أو تتبنّ قاعدة اقتصادية مستدامة يمكن البناء عليها. الطريقة النفعية في الإدارة الاقتصادية ولدت فجوات وهشاشة في النظام الاقتصادي لا يمكن إصلاحها إلا بإجراءات قسرية. المبدأ الأساسي هو أن الحكومة القادمة لن تكون قادرة على تأجيل الإصلاحات الاقتصادية كسابقتها، لأن الحكومة السابقة عززت فرص الهشاشة والفجوات الاقتصادية التي وصلت إلى طريق مسدود. حينها، سيكون من أولى الأولويات النظر إلى الأدوات النقدية والمالية، إلى جانب قطاع الطاقة والزراعة، ومعالجة معضلة التغيرات المناخية، وتنظيم القطاع الخاص. سنوات تأجيل الإصلاحات ستصطدم بواقع مجتمعي لا يمكن التحسب له.

1- علي عبد الكاظم دعدوش (2023) تحليل اثر فاعلية بعض السياسات الاقتصادية في مكافحة الفساد في العراق، بحث منشور في مركز البيان للدراسات والتخطيط ضمن كتاب (مكافحة الفساد في العراق: أوراق سياساتية)

2- سيتم تناول هذه الفقرة بالتفصيل ضمن (الاطار التنفيذي للإصلاح المالي).
3- IMF elibrary, (2023): Fintech Payments in Public Financial Management: Benefits and Risks.
4- علي عبد الكاظم دعدوش (2020): أسعار النفط ودول أوبك: علاقة متضادة، مكتبة الضاد للطباعة والنشر، بغداد.
5- وزارة التخطيط، تقرير التعداد السكاني، تصريح صحفي لوزير التخطيط بتاريخ 26 تشرين الثاني عام 2025.
6- قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004. بغداد: الوقائع العراقية.
7- مظهر محمد صالح (2019) السياسة النقدية للعراق: بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، الطبعة الثانية، بغداد.
8- مشروع إصلاح القطاع المصرفي (Oliver Wyman + البنك المركزي العراقي) تقارير داخلية 2023–2025
9- الاقتصاد نيوز (2025): تصريح صحفي لمحافظ البنك المركزي العراقي (الدكتور علي العلاق) بعدم وجود نية للبنك المركزي العراقي بتغيير سعر الصرف في العراق.
10- علي دعدوش، (2025) النطاق الزاحف التدريجي لسعر الصرف، بحث منشور في موقع الانترنت.
11- World Bank .(2023) .Iraq Economic Monitor: Navigating the Water-Energy Challenges. Washington, DC.
12- سلمان عمران موسى (2024): بيئة الاستثمار الزراعي وانعكاساتها على انتاج المحاصيل الاستراتيجية في ظل تحديات الامن المائي في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
13- FAO – Food and Agriculture Organization.2024–2022)). Agricultural Market and Water Reports for Iraq. Rome: FAO.
14- حسن شاكر واخرون (2023): التنمية المستدامة والإدارة التكاملية للموارد المائية في العراق، جامعة المستقبل.
15- علي عبد الكاظم دعدوش (2021): الاقتصاد السياسة لواقع الدول الريعية وتحديات الطاقة المتجددة، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد.
16- اعتمد حكومة الامارات (امارة دبي) على موازنة متوسطة الاجل اخرها المدة (2026-2028) الامر الذي يعكس تخطيطا استراتيجيا للاستثمار في البنية التحتية والخدمات ودعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.
17- تم طرح التساؤل من قبل الباحث حتى يكون هناك مرونة لضعف الاستدامة المالية في الموازنة العامة.
18- IMF – International Monetary Fund, Iraq: 2025 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report; and Informational Annex

19- ملاحظات وتبرير: أرقام التكلفة مبنية على أبحاث عامة حول (تكاليف إنشاء حدائق صناعية ومرافق لوجستية، وتكاليف تجهيز بنية تحتية أولية (طرق داخلية، كهرباء، مياه، حواجز بيئية). بالنسبة للبصرة، الاستفادة من الغاز المصاحب تقلّل التكلفة التشغيلية للطاقة والمواد الخام.

20- FAO – Food and Agriculture Organization .(2024–2022) .Agricultural Market and Water Reports for Iraq. Rome: FAO.
21- Iraq ICT Market Size & Share Analysis - Growth Trends and Forecast (2025 - 2030)
22- Iraq ICT Market Size & Share Analysis - Growth Trends and Forecast (2025 - 2030)

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org